الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة
ـ قراءة منهجيّة في إشكاليّة العلاقة ـ

أ.د. الشيخ محمد شقير[1]

خلاصة:

في مجال البحث عن طبيعة العلاقة القائمة بين العلوم الإنسانيّة وتطوّرها من جهة، والاجتهاد من جهة أخرى؛ تُطرَح مجموعة من الأسئلة؛ مفادها: ما الأثر الذي تتركه هذه العلوم على الاجتهاد وحركته، عندما تبادر إلى إنتاج رؤى ونظريّات مختلفة، ترتبط بالشّأن الدّينيّ من قريب أو بعيد؟ وهل يمكن أن يكون سير العلوم الإنسانيّة أمراً مفيداً ومحفّزاً للاجتهاد وإنتاجيّته؟ وكيف يمكن أن يستفيد الاجتهاد من تطوّر تلك العلوم، بما يجنّبه أكثر من إسقاط معرفيّ يمكن أن يمارَس في هذا السّياق؟

وقد ظهرت نظريّتان رئيستان في بيان العلاقة بين العلوم الإنسانيّة والاجتهاد: الأولى منهما تنظر إليها على أنّها علاقة قطيعة وتباين، بينما تنظر الأخرى إليها على أنّها علاقة تفاعل وتواصل، وتتعامل معها إمّا وفق منهجيّة إسقاطيّة، وإمّا وفق منهجيّة استنطاقيّة ترتكز على بعدين: الأوّل يتّصل بعلم كلام النّصّ (ما هي انتظاراتنا من دلالات النّصّ

(١) باحث في الفكر الإسلاميّ، من لبنان.

الدّينيّ ومعانيه؟ ما هو اعتقادنا فيما يرتبط بالمخزون المعرفيّ للنّصّ الدّينيّ ودلالاته المعرفيّة؟ وهل يحتوي ذلك النّصّ على جميع تلك الرؤى والأفكار التي ترتبط بمجمل أبعاد الإنسان الاجتماعيّة وغير الاجتماعيّة؛ بما يتّصل بهدايته العامّة وسعادته في الدّارين أم لا يحتوي على ذلك؟)، والآخر يتّصل بعلم كلام الاجتهاد (ثلاثيّة: المجتهد/ النّصّ/ المنهج).

والمطلوب في مجال التفاعل المعرفيّ بين الاجتهاد من جهة والعلوم الإنسانيّة من جهة أخرى؛ هو تحويل معطيات العلوم الإنسانيّة ونتاجاتها إلى معاول معرفيّة، تساهم في الحفر في بطون النّصّ الدّينيّ وطبقاته المعرفيّة، وهو يمكن أن يحصل بمعزلٍ عن أيّ اعتبار آخر، معرفيّاً كان أم غير معرفيّ؛ لأنّ المهمّ هو صناعة تلك المعاول الفكريّة بشكل علميّ وتوظيفها بشكلٍ موضوعيّ، من دون ممارسة أيّ هيمنة فكريّة، أو إسقاط معرفيّ، أو توظيف أيديولوجيّ. ويبقى على الفقيه المجتهد أن يمتلك من الحصانة الفكريّة، ومن الأدوات المنهجيّة، ومن القدرات العلميّة والثقافيّة والنفسيّة، ما يحصّنه من أيّ هيمنة فكريّة، قد تمارس بحقّه، ويحميه من جميع المحاذير المعرفيّة والفكريّة؛ عبر مجموعة من المحدّدات والضوابط المنهجيّة.

مصطلحات مفتاحيّة:

الاجتهاد، العلوم الإنسانيّة، النصّ الدينيّ، المنهجيّة الإسقاطيّة، المنهجيّة الاستنطاقيّة، علم كلام النصّ، علم كلام الاجتهاد، العلم-إنسانيّ، الاجتهاد الجماعي.

مقدّمة:

يبدو السّؤال مبرّراً عن طبيعة العلاقة بين العلوم الإنسانيّة وتطوّرها من جهة، والاجتهاد من جهة أخرى؛ باعتبار أنّ منهج الاجتهاد يعمد إلى الحفر في طبقات النّصّ الدّينيّ، وما يحويه هذا النصّ من معارف ورؤى ذات علاقة بمختلف أبعاد الإنسان وشؤونه المعرفيّة، وما يتّصل بهدايته العامّة والخاصّة، وسعادته الأخرويّة والدّنيويّة.

من هنا، تُطرَح أسئلة على العلوم الإنسانيّة التي تقوم على مناهج مختلفة، مفادها: ما الأثر الذي تتركه هذه العلوم على الاجتهاد وحركته، عندما تبادر إلى إنتاج رؤى ونظريّات مختلفة، ترتبط بالشّأن الدّينيّ من قريب أو بعيد؟ وهل يمكن أن يكون سير العلوم الإنسانيّة أمراً مفيداً ومحفّزاً للاجتهاد وإنتاجيّته؟ وكيف يمكن أن يستفيد الاجتهاد من تطوّر تلك العلوم، بما يجنّبه أكثر من إسقاط معرفيّ يمكن أن يمارَس في هذا السّياق؟

أولاً: مفهوم الاجتهاد:

يعرَّف الاجتهاد بأنّه: «ملكة يُقتَدر بها على استنباط الأحكام الشّرعيّة»[١]. ويقال ـأيضاًـ في تعريفه: إنّه ملكة يقتدر بها على استفراغ الوسع في تحصيل الحكم الشّرعي، أو استفراغ الوسع في تحصيل الحكم الشّرعي[٢].

ويلاحظ على مجمل تعاريف الاجتهاد أنّها تجعل المجتَهَد فيه هو الحكم الشّرعي؛ أي إنّ هدف الاجتهاد هو الوصول إلى الحكم الشّرعي[٣] فقط. ولعلّ هذا نابع من غلبة المنطق الفقهيّ على الاجتهاد، مع أنّنا لو قلنا إنّ هدف الاجتهاد الأساس هو الوصول

(١) الخوئي، أبو القاسم: التّنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الاجتهاد والتقليد، ط٢، قم المقدّسة، مؤسّسة إحياء آثار الإمام الخوئيﷺ، ١٤٢٦هـ.ق/ ٢٠٠٥م، ج١، ص٩.

(٢) انظر: بيشه فرد، مصطفى جعفر: الاجتهاد عند المذاهب الإسلاميّة: دراسة تحليليّة حول مدارس الاجتهاد ومناهجه وأدواره، ط١، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، ٢٠١١، ص٢٤.

(٣) انظر: م.ن، ص٢٦.

إلى المعاني المتضمَّنة في مصادر التّشريع (النّصّ الدّيني) والكشف عن مراد ذلك النّصّ؛ فإنّ ما يحتويه ذلك النصّ سيكون أوسع من الحكم الشّرعي، فقد يكون حكماً شرعيّاً، وقد يكون رؤية، أو نظريّة، أو سوى ذلك؛ فلماذا حصر الاجتهاد بالحكم الشّرعي؟!

ويمكن القول إنّ فعل الاجتهاد ونتاجه ليس مفصولاً عن الخلفيّة الفكريّة والمعرفيّة للمجتهد، فإن كانت تلك الخلفيّة محصورة في الإطار الفقهيّ؛ فلا شكّ عندها في أنّ اهتمامات ذلك المجتهد ونتاجه الاجتهاديّ سيكونان منسجمين مع تلك الخلفيّة. أمّا إذا كانت تلك الخلفيّة الفكريّة والمعرفيّة أوسع دائرة، وتشمل أبعاداً فكريّة تتّصل بالعلوم الإنسانيّة ونظريّاتها؛ فمن الطّبيعي عندها أن نرى اهتمامات المجتهد ونتاجه الاجتهاديّ شاملين لتلك العلوم، وما جاءت به من رؤى ونظريّات وغيرها.

ثانياً: العلاقة بين العلوم الإنسانيّة والاجتهاد:

ظهرت نظريّتان أساسيّتان في بيان العلاقة بين العلوم الإنسانيّة والاجتهاد: الأولى منهما تنظر إليها على أنّها علاقة قطيعة وتباين، بينما تنظر الأخرى إليها على أنّها علاقة تفاعل وتواصل.

١. النّظريّة الأولى: التباين بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة:

يشترك في هذه النّظريّة فئتان: فئة من الاتّجاه الدّينيّ، وأخرى من الاتّجاه العلمانيّ، وإن اختلفت خلفيّات كلّ فئة ومنطلقاتها عن الفئة الأخرى.

أمّا تلك الفئة التي تنتمي إلى الاتّجاه الدّينيّ، فهي ترى في الاجتهاد هدف الوصول إلى الحكم الشّرعيّ في أقسامه المختلفة ـ فقط ـ، ولا ترى فيه آليّة لصناعة الرؤى وإنتاج النّظريّات ذات الصّلة؛ وبالتالي سوف تنظر إلى عدم وجود علاقة بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة. ومع غضّ النّظر عن الأسباب الّتي أدّت إلى حصر تلك الفئة لهدف الاجتهاد ووظيفته في تحصيل الحكم الشّرعي[1]؛ سواء أكانت أسباباً معرفيّة، أم كانت أسباباً

(١) انظر: نصر حامد، أبو زيد: نقد الخطاب الدّيني، ط٢، القاهرة، سينا للنّشر، ١٩٩٤م، ص١١٨.

تاريخيّة، فهي في نهاية المطاف قد مارست هذا الفصل بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة.

وأغلب الظنّ أنّ مجمل الأسباب الّتي قادتها إلى تكريس هذا الفصل هي أسباب تاريخيّة، كانت نتيجة عوامل اجتماعيّة وسياسيّة في حينها، لكنّها استمرّت لفترات طويلة من الزّمن؛ ما أدّى إلى تكريس اتّجاه معرفيّ-دينيّ يقوم على الفصل بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة، وإلاّ فإنّ البحث العلميّ في مرتكزات الاجتهاد وفلسفته ووظيفته، يوصل إلى ما هو أوسع من الحكم الشّرعيّ، بما يشمل مختلف أبعاد الإنسان وحياته، وفي مختلف مجالاتها الاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة وغيرها. وما يشهد على ذلك أنّ العديد من الباحثين الّذين يرون في وظيفة الاجتهاد تحصيل الحكم الشّرعي، يوسّعون -بهدف معالجة تلك القضيّة- دائرة الحكم الشّرعيّ والوظائف الشّرعيّة، لتشمل مختلف الأبعاد السّياسيّة والاجتماعيّة وغيرها[١].

وعليه؛ يمكن القول: إنّ ابتعاد المؤسّسة الدّينيّة والتّجربة الإسلاميّة الأصيلة عن التّصدّي لشؤون الاجتماع العامّ لمدّة طويلة من الزّمن، وغلبة الملك العضوض على الحكم والمجتمع؛ كلّ ذلك قد أدّى إلى جملة من النّتائج، سواء على المستوى النّظريّ والمعرفيّ، أم على مستوى الاجتماع العامّ. وواحدة من تلك النّتائج هي أنّ الاجتهاد، الّذي كان شاملاً لمختلف أبعاد الإنسان الفرديّة والاجتماعيّة قد أصبح محصوراً -إلى حدٍّ بعيد- في الإطار الفرديّ، وابتعد عن الإطار الفكريّ والرّؤيويّ، وعن العديد من مجالات الاجتماع العامّ وميادينه.

ولذلك؛ عندما عادت التّجربة الإسلاميّة حديثاً إلى أخذ دورها في الاجتماع العامّ، بدأنا نشهد تحوّلاً في الوظيفة العمليّة للاجتهاد، فأخذ يرتقي في وظائفه، متجاوزاً الاجتهاد الفرديّ إلى الاجتهاد الاجتماعيّ، والاجتهاد الحكميّ (من الحكم) إلى الاجتهاد الرّؤيويّ والنّظريّ، مبدعاً العديد من الرؤى والنّظريّات ذات العلاقة بمختلف شؤون الدّولة والمجتمع؛ بناء على أدواته المعرفيّة ومنهجه الخاصّ[٢].

(١) انظر: بيشه فرد، الاجتهاد عند المذاهب الإسلاميّة، م.س، ص٢٧.

(٢) للمزيد من التفصيل عن المجتهد والاجتهاد والتّجديد في مناهجه، انظر: العبادي، إبراهيم: الاجتهاد والتّجديد: دراسة في مناهج الاجتهاد عند الإمام الخميني والشّهيدين المطهّري والصّدر، كتاب: قضايا إسلاميّة معاصرة، الكتاب الثّاني، قم المقدّسة، ١٩٩٨م.

وأمّا تلك الفئة التي تنتمي إلى الاتّجاه العلمانيّ، فإنّها ـ انسجاماً مع مرتكزاتها الفكريّة ـ ترى الفصل بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة أمراً طبيعيّاً؛ لأنّها عندما تفصل بين الدّين والدّولة، أو بين الدّين والاجتماع العامّ، سيكون الدّين في أحسن حالاته محصوراً في الشّأن الفرديّ؛ وعندها لن يكون للدّين ـ حسب رأيها ـ أيّ علاقة بمجمل تلك العلوم التي تعنى بالشّأن العامّ والاجتماع الإنسانيّ.

وإذا كان الاجتهاد هو القوّة المحرّكة للمعرفة الدّينيّة، وتطوير تلك المعرفة وتجديدها، وكان جزءاً من المنظومة الدّينيّة؛ فعندها سيكون من المنطقيّ ـ بناءً على رأي تلك الفئة ـ عدم وجود علاقة بين الاجتهاد ومجمل العلوم الإنسانيّة ذات الصّلة بالاجتماع العامّ.

٢. النّظريّة الثّانية: التّواصل بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة:

تتبنّى هذه النّظريّة فئتان: الأولى من الاتّجاه الدّيني، حيث ترى أنّ النّصّ الدّينيّ يحتوي على مضامين ودلالات، ينبغي العمل على الوصول إليها، من خلال فعل الاجتهاد ومنهجيّته.

والفئة الثانية من الاتّجاه العلمانيّ أو غير العلمانيّ، ممّن لا يرى في النّصّ الدّيني ذلك المخزون المعرفيّ، وإنْ أمكن أن يكون هناك وصل ما بين ذلك النّص، وبين أكثر من بعد فكريّ ـ إنسانيّ، لكنّه وصل يختلف عمّا تذهب إليه تلك الفئة من الاتّجاه الدّينيّ.

ومن هنا؛ أمكن الذهاب إلى منهجيّتين مختلفتين في العلاقة ما بين النّصّ والاجتهاد فيه من جهة، والعلوم الإنسانيّة من جهة أخرى؛ هما: المنهجيّة الإسقاطيّة، والمنهجيّة الاستنطاقيّة.

أ. المنهجيّة الإسقاطيّة:

يشترك في هذه المنهجيّة فئتان: أما الأولى، فترى في النّصّ الدّينيّ (قرآن/ سنّة) اشتمالاً في دلالاته ومعانيه على مجمل الرؤى والأطروحات المرتبطة بمختلف أبعاد

الإنسان والاجتماع العامّ، من دون تعدّي حدود الدّلالات المقتضبة والجزئيّة، التي قد تحتاج إلى إعمال مناهج التّأويل المختلفة، حتّى يمكن تكوين دلالة ما في هذا الإطار الإنسانيّ أو ذاك.

وبناءً على ما تذهب إليه هذه الفئة؛ فعندما يتمّ وصل نتاج العلوم الإنسانيّة بالنّصّ الدّينيّ، فإنّ ما يحصل عندها هو إسقاط ذلك النّتاج على ذاك النّصّ، حيث يتمّ إلباس تلك الآراء والنّظريّات التي أنتجتها تلك العلوم للنّصّ الدّيني، ويتمّ تحميل دلالة النّصّ تلك الأفكار والنّظريّات، بشكل يشوبه كثير من ممارسة التّعسّف الدّلاليّ؛ سواء أكان الهدف إكساب تلك الأفكار والنّظريّات نوعاً من المشروعيّة الدّينيّة، أم كان الهدف إبراز احتواء ذلك النّصّ على شيء من تلك الأفكار والنّظريّات أو أصولها.

وأما الفئة الثّانية فترى في النّصّ الدّيني اشتماله على مجمل الدّلالات التي ترتبط بمختلف أبعاد الإنسان واجتماعه العامّ، لكنّها قد تفتقر إلى المنهج المساعد على تكوين تلك الدّلالات بشكل منهجيّ وسليم، أو قد تخلّ ببعض الشّروط التي تفضي إلى إعمال ذلك المنهج بشكل علميّ وموضوعيّ؛ بعيداً عن أيّ ميول أو تأثّر غير سويّ.

ب. المنهجيّة الاستنطاقيّة:

تذهب هذه المنهجيّة إلى أنّ النّصّ الدّينيّ يحتوي تلك المعاني والدّلالات التي ترتبط بمختلف أبعاد الإنسان واجتماعه العامّ، وأنّ وظيفة الاجتهاد هي العمل على استخراج تلك الدّلالات والمعاني من خلال إعمال المنهج الاجتهاديّ الصّحيح، ومراعاة مختلف شروطه العلميّة والموضوعيّة.

وترتكز هذه المنهجيّة على بعدين: الأوّل يتّصل بعلم كلام النّصّ، والآخر يتّصل بعلم كلام الاجتهاد.

ولتوضيح المسألة، نتحدّث بشيء من الاختصار عن كلٍّ من البعدين.

ـ علم كلام النّصّ:

يدور البحث هنا حول السّؤال الآتي: ما هي انتظاراتنا من دلالات النّصّ الدّينيّ ومعانيه؟

يرتكز هذا السّؤال بدوره على سؤال آخر، مفاده: ما هو اعتقادنا فيما يرتبط بالمخزون المعرفيّ للنّصّ الدّينيّ ودلالاته المعرفيّة؟ وهل يحتوي ذلك النّصّ على جميع تلك الرؤى والأفكار التي ترتبط بمجمل أبعاد الإنسان الاجتماعيّة وغير الاجتماعيّة؛ بما يتّصل بهدايته العامّة وسعادته في الدّارين (الدّنيا والآخرة)، أم لا يحتوي على ذلك؟

قد لا تكون ثمّة حاجة لاستعراض كثير من الأدلّة في هذا الإطار، ويكفي أن نورِد بعض ما جاء في القرآن الكريم والسنّة الشريفة: قال ـتعالى ـ: ﴿تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[1]، ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾﴾[2]، وورد عن الإمام الصّادق عليه السلام أنّه قال: «ما من شيء إلاّ وفيه كتاب أو سنّة»[3].

يستفاد من هذه النّصوص وغيرها أنّ القرآن الكريم والسنّة الشريفة يبيّنان كلّ ما يحتاج إليه الإنسان، بما يتّصل بهدايته العامّة والخاصّة في مجمل الأمور الاعتقاديّة والمعنويّة، الاجتماعيّة والتّشريعيّة، وفي مختلف المجالات والميادين.

ـ علم كلام الاجتهاد:

إنّ الجهد البشريّ قادر على الوصول إلى جملة من المعارف الدّينيّة الحقّة، التي تتّصل بالحاجات الإنسانيّة في عصر الغيبة، وليس كلّ المعارف؛ وذلك إذا ما استقاها من المصادر الحقّة (القرآن/ السنّة)، واعتمد المنهجيّة الصّحيحة في الاستنباط، وراعى الشّروط التي تساعد على شمول الهداية الإلهيّة لذلك الاجتهاد. وهذا لا يتنافى مع فلسفة وجود الإمام

(١) سورة النّحل، الآية ٨٩.

(٢) سورة الأنعام، الآية ٥٩.

(٣) الحرّ العاملي، محمد بن الحسن: الفصول المهمّة في أصول الأئمّة، تحقيق وإشراف: محمّد بن محمّد الحسين القائيني، ط١، قم المقدّسة، مؤسّسة «معارف إسلامى إمام رضا عليه السلام»، ١٤١٨هـ.ق، ص٤٨٠.

المعصوم عليه السلام ووظائف تلك الإمامة. ومن هنا ينبثق دور العلوم الإنسانيّة في استنطاق النّصّ.

ولا شكّ في أنّ العلوم الإنسانيّة في مختلف فروعها تنهج سيراً دائماً، وتشهد بين الفينة والأخرى أكثر من مخاض أو تموّج في حركتها، وهي في أثناء ذلك تلقي بأكثر من نتاج؛ من نظريّات تتوصّل إليها، أو آراء وأفكار تمّت بلورتها، وانتهى إليها ذلك المسار المعرفيّ لتلك العلوم.

إنّ تلك العلوم لا تنهج منهجاً واحداً، ولا تتّفق فيما بينها في كثير من تلك الأفكار والنّظريّات، وقد تتأثّر بعوامل مختلفة معرفيّة وغير معرفيّة، تسهم في صناعة توجّهات تلك العلوم ومساراتها وحركتها؛ بل والتّأثير الفعّال في كثير من نتاجها ومعطياته. وهي وفق ذلك تثير كثيراً من الإشكاليّات والأسئلة أمام الدّين ونصّه؛ لأنّ بعضاً من تلك الأسئلة يرتبط بمسلّمات ومعتقدات دينيّة، كما إنّ بعضاً منها يرتبط بمجموعة من الرّؤى والأفكار، التي يُنتَظر من الدّين تقديم إجابات عنها، في ما يتّصل بالاجتماع العامّ والقضايا الإنسانيّة المختلفة.

وعليه، لا يمكن للدّين أن يبقى مكتوف الأيدي أمام تلك الأسئلة والإشكاليّات؛ لأنّ الاعتقاد السّائد ـ تبعاً لعلم كلام النّصّ الدّينيّ ـ أنّه معنيٌّ بتقديم إجابات على تلك الأسئلة والإشكاليّات، وهو سوف يكون أمام تحدّي تقديم تلك الإجابات، بطريقة يظهر فيها قدرته المنهجيّة، واستقلاليّته المعرفيّة، وأصالته العلميّة، ومدى قابليّته لإنتاج رؤى تنسجم مع أصوله المعرفيّة، ومرتكزاته الاعتقاديّة، وتكون قادرة في الميدان العمليّ على تقديم حلول لمجمل المشكلات الاجتماعيّة، والقضايا المطروحة. من هنا يأتي دور الاجتهاد؛ لكن كيف يترجم ذلك الدّور؟

الجواب يكمن في أنّ الدور المحوريّ في ثلاثي عناصر الاجتهاد (المجتهد/ النّصّ/ المنهج) هو للعنصر الأوّل؛ أي المجتهد، بما هو عامل حيويّ وفاعل، يوظّف المنهج في استنطاق النّصّ والحفر فيه.

وعليه، فبمقدار ما يمتلك هذا العنصر من قدرات وديناميّات، محفّزة على ممارسة الاجتهاد؛ بمقدار ما يدفع هذا الأمر إلى مراجعة النّصّ الدّينيّ، وسؤاله، واستنطاقه، والغوص في دلالاته، واستكشاف معانيه، في محاولة لتكوين تلك الرؤى والنّظريّات، التي تجيب عن الأسئلة التي جاءت بها تلك العلوم الإنسانيّة ومعطياتها المستجدّة.

إنّ سير العلوم الإنسانيّة، وما يفضي إليه من نظريّات وأفكار مختلفة في الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، وعلم النّفس، وسوى ذلك من مجالات العلوم الإنسانيّة؛ يستولد أسئلة وتحدّيات، تمارس إلحاحاً معرفيّاً على الفقيه المجتهد، لمعاودة استنطاق النّصّ، والبحث في أغواره. وهي بمقدار ما تحفّز ذلك المجتهد، وتدفعه لإعمال أدواته المنهجيّة في النّصّ؛ بمقدار ما يتوقّع عندها الحصول على نتاج معرفيّ-دينيّ، يعنى بالشّأن الإنسانيّ العامّ في اجتماعه، واقتصاده، وسياسته، وغيرها.

ثالثاً: المجتهد وذهنيّة الاجتهاد:

إنّ تأثير كلٍّ من ذهنيّة المجتهد، وخلفيّته الفكريّة والمعرفيّة، وبيئته الاجتماعيّة والثّقافيّة، في عمليّة الاجتهاد ونتاجها، يبدو من الواضحات، على الأقلّ لدى بعض المفكّرين الإسلاميّين الذين اعتنوا بهذا المجال؛ ما يستدعي النّظر في تلك الذّهنيّة وتكوينها، وفي الخلفيّة الفكريّة وعناصرها؛ لأنّ ذهنيّة ما، قد تمتلك من الرؤى والسعة والإمكانيّات والحافزيّة... ما يدفعها إلى العناية بتلك الأسئلة والإشكاليّات، في محاولة منها لتقديم الإجابات والحلول والنّظريّات المناسبة.

وفي المقابل قد تجد ذهنيّة ما تفتقر إلى ما سلف، وترى نفسها غير معنيّة بهذا النّوع من الأسئلة والإشكاليّات، أو غير قادرة على تقديم الإجابات والحلول المفترضة، أو تفتقد إلى الأدوات المنهجيّة المساعدة على ذلك. وفي جميع هذه الأحوال، لن نجد هذا الفقيه في ميدان ذلك الإنتاج الفكريّ والمعرفيّ.

ألا يستدعي ما تقدّم توجيه فئة من المجتهدين إلى ذلك الميدان المعرفيّ؛ لممارسة نوع

مختلف من الاجتهاد، وتزويدهم بما يتطلّبه ذلك من أدوات منهجيّة إضافيّة، ومعارف مختلفة، وآليّات عمل اجتهاديّ متطوّرة، ما يساعد على نوع من الاجتهاد الفكريّ والعلم-إنسانيّ، يلبّي تلك الحاجات المعرفيّة بشكل منهجيّ، ومتكامل، وأصيل في الآن نفسه؟

رابعاً: العلوم الإنسانيّة ومرجعيّاتها الغربيّة:

قد يُقال: إنّ العلوم الإنسانيّة في مجملها تقوم على مرجعيّات معرفيّة غربيّة، وإنّ المنهج الحاكم فيها إلى حدٍّ بعيد هو المنهج التّجريبي، كما إنّ تكوّن تلك العلوم ونموّها قد حصل في بيئة مختلفة اجتماعيّاً وثقافيّاً وفكريّاً؛ وبالتّالي، كيف يمكن أن نعوّل على تلك العلوم في تحفيز الاجتهاد، وتحريك ديناميّاته؛ للعمل على إنتاج المعارف والنّظريّات، التي تجيب عن أسئلة تلك العلوم وإشكاليّاتها، بطريقة أصيلة، تحاكي مضامين النّصّ الدّينيّ، ومخزونه المعرفيّ؟

والجواب عن هذا السّؤال، يكمن في أنّ دور تلك العلوم في تحفيز العقل الاجتهاديّ، وتحريك ديناميّات الاجتهاد، نحو استنطاق النّصّ وسبر أغواره؛ إنّما يحصل بمعزل عن أيّ خلفيّة فكريّة، أو مرجعيّة معرفيّة، أو بيئة اجتماعيّة وثقافيّة، نشأت فيها تلك العلوم، وترعرعت في أحضانها. نعم؛ يبقى من الأهمّيّة بمكان للفقيه المجتهد أن يكون على دراية بمجمل ما يتّصل بتلك العلوم؛ والسّبب في ذلك أنّ العبرة إنّما هي في تحويل معطيات أيّ نتاج إنسانيّ إلى أسئلة، تعمل على استخراج ما في بطون النّصّ والحفر في طبقاته، من خلال آليّات الاجتهاد وأدواته؛ فالمهمّ هو الوصول إلى تلك الأسئلة والإشكاليّات، وتوجيهها إلى المنظومة المعرفيّة الدّينيّة، وإلقاؤها في الحقل الدّينيّ، حتّى يتمّ استنبات الإجابات الملائمة، بمعزل عن أيّ معطيات أخرى تتّصل بالخلفيّة الفكريّة، أو المرجعيّة المعرفيّة، أو البيئة الاجتماعيّة وغيرها من المعطيات.

إنّ المطلوب في هذا الحال هو تحويل معطيات العلوم الإنسانيّة ونتاجاتها إلى معاول معرفيّة، تسهم في الحفر في بطون النّصّ الدّينيّ وطبقاته المعرفيّة، وهو يمكن أن يحصل

بمعزلٍ عن أيّ اعتبار آخر، معرفيّاً كان أم غير معرفيّ؛ لأنّ المهمّ هو صناعة تلك المعاول الفكريّة بشكل علميّ وتوظيفها بشكلٍ موضوعيّ، من دون ممارسة أيّ هيمنة فكريّة، أو إسقاط معرفيّ، أو توظيف أيديولوجيّ.

ويبقى على الفقيه المجتهد أن يمتلك من الحصانة الفكريّة، ومن الأدوات المنهجيّة، ومن القدرات العلميّة والثقافيّة والنفسيّة، ما يحصّنه من أيّ هيمنة فكريّة، قد تمارس بحقّه، ويحميه من جميع المحاذير المعرفيّة والفكريّة التي ذكرناها آنفاً.

وعليه، فإنّ من الممكن الاستفادة من نتاج العلوم الإنسانيّة، والاحتراز في المقابل من مجمل المحاذير التي ذكرناها، وذلك عبر الآتي:

١. دراسة نتاج العلوم الإنسانيّة ونظريّاتها، ضمن سياقاتها الفكريّة والتّاريخيّة والاجتماعيّة، وبناءً على مرجعيّاتها المعرفيّة والفلسفيّة، والأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المرتبطة بذلك.

٢. وضع جميع معطيات تلك العلوم ونتائجها ـ من رؤى، وأفكار، ونظريّات ـ تحت مجهر النّقد الفكريّ والمساءلة المعرفيّة، على أن يمارس ذلك النّقد والمساءلة بشكل علميّ وموضوعيّ، بعيداً عن أيّ انبهار أو تقليد أعمى.

٣. توفير جميع عوامل الحصانة الفكريّة والنّفسيّة والتّربويّة، وفي الوقت نفسه الموضوعيّة والعلميّة، حتّى لا يُتأثّر بأيّ معطى فكريّ أو يُرفض من دون مبرّر علميّ؛ نتيجة الافتقاد إلى أيّ من تلك العوامل المذكورة.

٤. العمل المنهجيّ على تحويل ذلك النّتاج ومعطياته إلى أسئلة، توظَّف في استنطاق النّصّ، واستخراج ما في بطونه، خاصّة عندما تمارس هذه العمليّة بشكل موضوعيّ وعلميّ، بعيداً عن أيّ تأثيرات مضلّلة.

٥. ممارسة الاجتهاد الجماعيّ، من خلال مجموعة من المجتهدين والعلماء والمفكّرين،

يتعاونون في ما بينهم، ويعملون بشكل فريق، ضمن آليّات وطرق محدّدة، للوصول إلى نتائج مشتركة في هذا المجال.

٦. تطوير منهج الاجتهاد وأدواته، بما يلحظ هذا النّوع المختلف من الاجتهاد، على مستوى الهدف، والكيفيّة (الطّرائق والآليّات)، والنّتائج التي يمكن التّوصّل إليها، بما هو نمط فكريّ من الاجتهاد، لا ينفصم عن أصول الاجتهاد وأساسيّاته.

٧. العمل على تفعيل هذا النّوع من الاجتهاد، وتوسيع غاياته وأبعاده إلى مجمل العلوم الإنسانيّة؛ إذ يمكن القول بوجود بدايات لهذا النّوع من الاجتهاد، لكنّه يحتاج إلى التّفعيل والتّعميق. كما ينبغي مأسسة ذلك الاجتهاد، لتشمل مَدَيَاته تلك العلوم الإنسانيّة، التي لم يقاربها إلى حدّ الآن، مع عدم الاقتصار على تلك المحاولات الجادّة التي قام بها بعض العلماء والمفكّرين في حقول اقتصاديّة أو اجتماعيّة محدّدة.

خاتمة:

نخلص من مجمل ما تقدّم، إلى إمكانيّة إقامة علاقة تفاعليّة جدليّة بين الاجتهاد- بما هو أداة فاعلة في استخراج معارف النّصّ الدينيّ- وبين العلوم الإنسانيّة؛ حيث يمكن لهذه العلوم - بمعزل عن مرجعيّاتها المعرفيّة وبيئتها الفكريّة- أن تساهم من خلال نتاجها، وجميع معطياته، في تحريك عجلة الاجتهاد، وتحفيز عقل المجتهد، للإجابة على مجمل الأسئلة والإشكاليّات التي تطرح، والخوض في تلك المجالات الفكريّة والإنسانيّة التي ولجت فيها؛ بما يؤدّي إلى توظيف جميع القدرات الاجتهاديّة، وأدوات المنهج الاجتهاديّ، في إنتاج نظريّات ورؤى ومعارف إنسانيّة، تقوم على المرجعيّات الدّينيّة، وتستنبط من النّصّ الدّيني، بما يعنيه هذا الأمر من:

١. أصالة في الصّناعة الفكريّة والعلميّة[1].

(١) انظر في هذا المورد: قريشي نسب، طه: «تأصيل منهج أسلمة العلوم الإنسانيّة -قراءة في أطروحة آية الله الشّيخ محمّد تقي مصباح اليزدي»: مجلّة الحياة الطيّبة، فصليّة تخصّصيّة، بيروت، العدد٢٦، صيف-خريف ٢٠١٢م، ص٧٩-١٠٢.

٢. استقلاليّة في الإنتاج العلم ـ إنسانيّ.

٣. فرصة في تطوير الذّات المعرفيّة والفكريّة.

٤. تحفيز العقل الاجتهاديّ؛ بهدف تطوير الأدوات والقدرات المنهجيّة التي يمتلكها.

٥. الاستفادة من مجمل النّتاج الإنسانيّ في تحقيق ما تقدّم.

٦. مواءمة ذلك النّتاج الفكريّ لحاجات البيئة الاجتماعيّة والثّقافيّة وفرادتها؛ بمعنى أن لا يكون غريباً عنها، أو مجافياً لخصوصيّاتها.

٧. مساهمة هذا النّتاج في تطوير مسارات أصيلة من العلوم الإنسانيّة، وصناعة أنموذج مختلف من تلك العلوم[1]، من خلال علاقة جدليّة تفاعليّة بين النّصّ الدّينيّ ونتاجه من جهة، ومختلف العلوم الإنسانيّة من جهة أخرى.

وتوضيح ذلك: كما يحفّز نتاج العلوم الإنسانيّة ـ من المرجعيّات المختلفة ـ الاجتهادَ للحفر في النّصّ الدّينيّ، وإنتاج أفكار ورؤى ونظريّات علم ـ إنسانيّة؛ فإنّه ـ في المقابل ـ يساهم في تشجيع مناهج العلوم الإنسانيّة، ومدارسها، ومؤسّساتها المختلفة، على الاستجابة للتّحدّيات والإشكاليّات التي يثيرها ذلك الإنتاج الجديد، الذي قام بناءً على تلك المرجعيّات الفكريّة الدّينيّة.

وهذا ما يؤدّي إلى إيجاد علاقة تفاعليّة وجدل فكريّ مستديم بين الاجتهاد ونتاجه من جهة، وبين العلوم الإنسانيّة ومختلف فروعها من جهة أخرى؛ بما يخدم تطوّر تلك العلوم، والاستجابة المستدامة لحاجات الإنسان الفكريّة والاجتماعيّة، والمساهمة ـ بشكلٍ أو بآخر ـ في تأصيل تلك العلوم، وسوقها إلى التّماهي مع الحاجات الفطريّة للإنسان،

(١) انظر في هذا الموضوع: الموسوي، مهدي: «مشروع إنتاج العلوم الإنسانيّة الإسلاميّة ـ قراءة في فكر الإمام الخميني ـ»، مجلّة الحياة الطيّبة، فصليّة تخصّصيّة، بيروت، العدد٢٦، صيف ـ خريف ٢٠١٢م، ص١٥ ـ ٣٢؛ الموسوي، مهدي: «خارطة طريق الوصول إلى علوم إنسانيّة إسلاميّة ـ قراءة في فكر الإمام الخامنئي (دام ظلّه) ـ»، مجلّة الحياة الطيّبة، فصليّة تخصّصيّة، بيروت، العدد٢٧، شتاء ـ ربيع ٢٠١٣م، ص١٣ ـ ٣٩.

وحقيقته الإنسانيّة التي خلقها الله ـ تعالى ـ فيه، وأودعها في جنباته ومطاوي فطرته.

وأمّا أهمّ التّوصيات في هذا الشّأن فهي الآتية:

١. ضرورة التفات المؤسّسة الاجتهاديّة إلى حقيقة تلك العلاقة الجدليّة بين الاجتهاد والعلوم الإنسانيّة.

٢. التّركيز على كيفيّة الاستفادة من نتاج العلوم الإنسانيّة في تحفيز الاجتهاد والعقل الاجتهاديّ.

٣. العمل على التّواصل المستديم للفقيه والمؤسّسة الاجتهاديّة مع سير العلوم الإنسانيّة، ونتاجاتها المختلفة، والاطّلاع الفعّال عليه.

٤. العمل على تحويل أيّ معطى جديد للعلوم الإنسانيّة إلى سؤال معوليّ (من المعول)، يوظّف في استخراج ما في بطون النّصّ الدّينيّ وطبقاته المعرفيّة.

٥. العناية الجادّة بتقديم إجابات منظومة ومنهجيّة، على جميع ما تثيره العلوم الإنسانيّة من أسئلة وإشكاليّات.

٦. العمل على تطوير آليّات الاجتهاد، وأدوات المنهج الاجتهاديّ؛ لتكون قادرة على الاستجابة الفعّالة لما ذكرنا من تحدّيات[1].

٧. تعزيز الاجتهاد الفكريّ، وإيجاد آليّات مؤسّسيّة للاجتهاد الجماعيّ، وبتعبير آخر: تدشين مسار من الاجتهاد الجماعيّ الفكريّ والمؤسّسيّ القادر على القيام بتلك المهام، والاستجابة لتلك التّحدّيات.

٨. العمل على جذب ذهنيّة الفقيه إلى مسارات العلوم الإنسانيّة، ومجالاتها، وإشكاليّاتها، ومجمل نتاجها؛ بما لذلك من تأثير في أولويّات الاجتهاد وتوجّهاته لديه.

(١) انظر في هذا الموضوع: مرتكزات الاجتهاد المعاصر ومبانيه: ندوة حواريّة مع نخبة من علماء الحوزة والجامعة، مجلّة الحياة الطيّبة، فصليّة تخصّصيّة، بيروت، العدد٦ـ٧، ربيع ـ صيف ٢٠٠١م، ص١٥ـ٧٥.

٩. الاهتمام الجدّي والفعّال بإنتاج نظريّات ورؤى في العلوم الإنسانيّة، تتميّز بأصالتها ومعاصرتها، وقدرتها على الاستجابة لحاجات مجتمعاتنا العلم-إنسانيّة، وتلبيتها لهموم تلك المجتمعات، وما تنتظره من أفكار أصيلة، ونظريّات واقعيّة، ورؤى صائبة، تكون مستنداً ومقدّمة لكثير من العمل التنمويّ، والإصلاحيّ، والتّطويريّ، وعلاج المشكلات القائمة؛ سواء في الحقل الاقتصاديّ، أم السّياسيّ، أم الاجتماعيّ[1]...، أو بما يخدم هذه المجتمعات ومستقبلها وصلاحها.

(١) انظر: مرتكزات الاجتهاد المعاصر ومبانيه: ندوة حواريّة مع نخبة من علماء الحوزة والجامعة، م.س، ص٢٧.